الأمم المتحدة

A/61/946–S/2007/337

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البنود ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ١٠٠ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ من جدول الأعمال
منع نشوب الصراعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

140607 140607 07-37448 (A)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ثقافة السلام
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
التنمية المستدامة
العولمة والاعتماد المتبادل
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
التنمية الاجتماعية
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
تقرير مجلس حقوق الإنسان
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
تنشيط أعمال الجمعية العامة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة الموجهة من فيليب بيريز روكي، وزير خارجية جمهورية كوبا إلى فرانك – وولتر ستاينماير، وزير الخارجية الاتحادي لألمانيا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لمجموعة البلدان الصناعية الثمانية (انظر المرفق).

وتنقل الرسالة المرفقة طيه إلى رئاسة وسائر قادة مجموعة الثمانية، وجهات نظر حركة عدم الانحياز ومواقفها بشأن قضايا تكتسي أهمية وأولوية بالغتين بالنسبة لأعضاء الحركة، بما فيها تلك القضايا التي ستثار في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين المعقود حاليا في هيليغيندام، ألمانيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ١٠٠ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو **ماميركا دياز**
السفير
الممثل الدائم لكوبا

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والإسبانية]

هافانا، ٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧

عملا بالممارسة المتبعة، أكتب إليكم بصفتي رئيس حركة عدم الانحياز، وباسم الـ ١١٨ بلدا عضوا في المجموعة، لأنقل إليكم، ومن خلالكم إلى سائر قادة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية، وجهات نظر الحركة ومواقفها بشأن قضايا تكتسي أهمية وأولوية بالغتين بالنسبة لأعضاء الحركة، بما فيها تلك القضايا التي ستثار في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين المعقود حاليا في هيليغيندام، ألمانيا.

وأرجو ممتنا نقل هذه الرسالة إلى السيدة أنجيلا ماركل، المستشارة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية حتى يمكن تعميمها على المشتركين الموقرين في مؤتمر القمة.

ففي مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الرابع عشر الذي عقد في هافانا، كوبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قرر قادة بلدان عدم الانحياز إقامة علاقات وتعاون أكثر دينامية مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصناعية، وبخاصة مع مجموعة الثمانية وتوسيع نطاق تلك العلاقات وذلك التعاون وتعميقهما. وأكد مؤتمر قمة هافانا على ضرورة قيام هذا التعاون على أسس عميقة من الاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة والمسؤولية المتقاسمة والمتمايزة، وروح الالتزام والحوار البناءة، والشراكة الواسعة النطاق، والتكافل الحقيقي بغية صياغة حلول أو مبادرات للقضايا العالمية وتسهيل زيادة التفاهم بين الشمال والجنوب.

والهدف من ذلك إنما يتمثل في كفالة إحاطة البلدان المتقدمة النمو علما على نحو كامل بآراء البلدان النامية قبل قيامها باتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تؤثر في بلدان الجنوب والمجتمع الدولي بأسره.

ونحن نعلم أن بلدكم يعتزم أن يعطي خلال رئاسة ألمانيا لمجموعة الثمانية زخما جديدا لتعميق واعتماد مبادرات ملموسة بشأن ما يحظى باهتمام خاص في جدول أعمال المجتمع الدول من قضايا مثل الاستثمارات والبعد الاجتماعي للعولمة، وتعزيز الملكية الفكرية، والوصول إلى مصادر المواد الخام، والطاقة وتغير المناخ والنمو والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، من بين مسائل أخرى تحظى باهتمام وأولوية كبيرين من جانب بلدان عدم الانحياز.

وترى الحركة في تقييمها للحالة الدولية أن المشهد العالمي الحالي يطرح تحديات كبيرة في ميادين السلام، والأمن، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحقوق الإنسان

وسيادة القانون. وهذا ما يؤكد ضرورة أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بالتصديق على المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والدفاع عنها.

ولا تزال هناك عقبات أساسية تمنع إنشاء عالم يعمّه السلام والازدهار وإقامة نظام عالمي عادل ومنصف تقوم أسسه على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن بين تلك العقبات استمرار نقص الموارد والتخلف القائم في معظم أنحاء العالم، ونقص التعاون، والتدابير القسرية والانفرادية التي يفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو، والنفوذ المفرط الذي تمارسه البلدان الغنية في تحديد طبيعة ووجهة وقواعد العلاقات الدولية بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية، وهي قواعد وضع الكثير منها على حساب البلدان النامية.

ومما زاد من حدة التخلف، والفقر، والجوع، والتهميش عملية العولمة الجارية التي عمقت الاختلالات الهيكلية وأوجه عدم الإنصاف التي تؤثر على النظام الاقتصادي الدولي. فأمن أممنا ورفاهها تواجههما تحديات غير مسبوقة.

وهناك أيضا قلق كبير يثيره التروع مؤخرا إلى الانفرادية والتدابير المفروضة بصورة انفرادية، وهو ما ينسف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذا، أعادت الحركة تأكيد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف وعملية اتخاذ للقرارات من جانب أطراف متعددة تحت رعاية الأمم المتحدة والحفاظ عليهما وتعزيزهما مع الالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ليتسنى إقامة نظام عالمي عادل ومنصف وحكم ديمقراطي عالمي لا حكم يقوم على احتكار أقلية من البلدان الغنية.

وتري الحركة أن المبادئ التي تأسست عليها لا تزال صالحة تماما بما في ذلك شجب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية والانتهاكات المنتظمة والسافرة لحقوق الإنسان، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وترى الحركة أن العولمة تنطوي على فرص وتحديات ومخاطر فيما يتعلق بمستقبل البلدان النامية ومقومات بقائها. فعملية عولمة التجارة وتحريرها حققت مكاسب غير متكافئة فيما بين الدول وداخل نفس الدول، وقد تميز الاقتصاد العالمي بتثاقل النمو وعدم تماثل هذا النمو وعدم استقراره. فالعولمة بشكلها الحالي تؤبد تهميش البلدان النامية بل وتزيدها تهميشا.

ولذا، يجب تحويل العولمة إلى قوة تغيير إيجابية لصالح جميع الشعوب يستفيد منها أكبر عدد من البلدان بما يعزز ازدهار البلدان النامية والنهوض بها، وتمتنع عن زيادة إفقارها المتواصل وتبعيتها المستمرة للعالم المتقدم النمو. وتستطيع مجموعة الثمانية أن تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد.

كذلك يتعين بذل المزيد من الجهود بغية وضع استراتيجية عالمية تضفي أولوية على أبعاد التنمية في العمليات العالمية، لكي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التي توفرها عولمة التجارة وتحريرها، عن طريق أمور منها خلق بيئة اقتصادية خارجية مواتية للتنمية، وتقتضي تناسقا أكبر فيما بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية.

ويجب إدماج أبعاد التنمية في عملية صياغة القواعد الدولية، ويجب على المجتمع الدولي أن يراعي ضرورة انتهاج المرونة وإتاحة الفرصة للسياسات الوطنية للبلدان، عند التعهد بالالتزامات الدولية.

ويجب تنفيذ أعمال مشتركة لتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنظم ويمكن التنبؤ به وانفتاحي وغير تمييزي ومنصف، والتوصل إلى اختتام متوازن ومراع للتنمية ومفيد لجولة الدوحة. وهذا أمر حاسم بالنسبة لتشكيل العولمة كقوة إيجابية يتمكن فيها الجميع من المشاركة في الاستفادة من مكاسبها استفادة منصفة.

وأعربت حركة عدم الانحياز عن شديد قلقها بشأن ركود المفاوضات المستمر في جميع مجالات برنامج عمل الدوحة، وأشارت إلى أن السبب الرئيسي يكمن في تأخر البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالوعود المراعية للتنمية لجولة الدوحة. وطالبت في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو أن تبدي المرونة اللازمة والإرادة السياسية من أجل وضع حد لتوقف المفاوضات الحالي.

ونحن نعلّق أهمية خاصة على إعمال جميع مجالات برنامج عمل الدوحة، وخاصة الزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات وقواعد ومعايير اتفاقات نظام حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فضلا عن المعاملة الخاصة المتمايزة القابلة للتطبيق والمناسبة للبلدان النامية.

ولقد أكدت الحركة أن على الدول الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مجال التنمية، كما أكدت ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بالتزاماتها حتى الآن بتحديد المواعيد النهائية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتج البلدان المانحة القومي الإجمالي.

ولقد أصرّت بلدان عدم الانحياز كذلك على ضرورة إيجاد حل دائم ومنصف وشامل وفعال وفي الوقت المناسب لمشكلة الديون الأجنبية للبلدان النامية، وخاصة عن طريق الإلغاء الكامل للديون وزيادة التدفقات المالية بشروط تساهلية، ومن خلال تحويل الديون إلى عناصر تفضي إلى التنمية المستدامة.

ومن المفيد أن الرئاسة الألمانية لمجموعة الثمانية قد وضعت مسألة تعزيز الملكية الفكرية على جدول أعمال اجتماعها. وقد دعت بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى التعجيل بإدراج أبعاد التنمية في قواعد ومعايير نظام الملكية الفكرية وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية.

وقد دعونا كذلك إلى إجراء مفاوضات عاجلة بشأن الولاية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالجوانب القانونية للملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي أدرجت في إعلان الدوحة الوزاري، ولا سيما التعديلات المدخلة على اتفاق نظام الملكية الفكرية المتصل بالتجارة لكي تتمكن أنظمة الملكية الفكرية من توفير دعم مناسب لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة من أجل معالجة المشكلات التي تؤثر على الكثير من البلدان النامية.

وفيما يتعلق بتحرير الاستثمارات، أعرب زعماء حركة عدم الانحياز عن ضرورة تشجيع المزيد من الاستثمارات المباشرة، بما فيها الاستثمارات الأجنبية، في البلدان النامية بغية دعم أنشطتها الإنمائية. وقد شجعوا كذلك على توجيه مزيد من الاستثمارات نحو توسيع مرافق البنى التحتية وتحسينها في البلدان النامية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى إدراج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويسرنا أن تكون إحدى أولويات الرئاسة الألمانية لمجموعة الثمانية مسألة تغير المناخ وكفاية الطاقة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على لزوم اتخاذ إجراءات واعتماد تدابير ملموسة على جميع المستويات من أجل كفالة التنفيذ التام لبرنامج القرن الحادي والعشرين وبرنامج تنفيذ جوهانسبرغ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة الوارد في المادة ٧ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

ويلزم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي للتصدي لتردي البيئة. وتؤكد معظم الشهادات العلمية الحديثة على أن الخطر يتهدد مستقبل كوكبنا وأنه سيتعرض حتما لكوارث جسيمة نتيجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ العالمي. وليس هناك مجال للشك من أن التأثير الرئيسي سيقع على سكان البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد والبنى التحتية المادية اللازمة للتعامل مع أثر تلك الأخطار الفعلية التي يقترب حدوثها بشكل متزايد.

ويجب على جميع الدول، وخاصة البلدان الصناعية، اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيض، وفقا لشروط متفق عليها، من مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، المسؤولة عن تسارع الاحترار العالمي. وستؤدي المبادرات الرامية إلى نقل أعباء التخفيض من البلدان المتقدمة النمو

إلى البلدان النامية إلى التهرب من الالتزامات الدولية وتجاهل مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة.

ويتعين علينا أن نعمل في إطار من التعاون الدولي المتعدد الأطراف الصادق والأصيل، القائم على مبادئ التضامن والتكامل والمكاسب المشتركة. وفي هذا السياق، نرحب بعقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الذي قد يشكل منتدى ميمونا للحوار العالمي بشأن تغير المناخ واعتماد تدابير عاجلة ترمي إلى مكافحة آثاره.

وفيما يتعلق بالطاقة، تشدد حركة عدم الانحياز على مسألة التعجيل بتنويع إمدادات الطاقة بواسطة تطوير تكنولوجيات متقدمة تسهم في تقليل التلوث وتتسم بزيادة الكفاءة وإمكانية الحصول عليها والفعالية من حيث التكلفة، وخاصة تلك التكنولوجيات المتعلقة باستخدام أنواع الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرمائية، ونقلها إلى البلدان النامية في ظل شروط مؤاتية ومتفق عليها بشكل مشترك، ومنها الشروط التساهلية والتفضيلية. ويجب أن تؤكد سياسات الطاقة على جهود البلدان النامية المبذولة للقضاء على الفقر. كذلك يجب ألاّ ينال البحث اللازم عن مصادر بديلة للطاقة من جهود مكافحة الجوع المنتشر في جميع أنحاء العالم.

ويسر حركة عدم الانحياز التشديد الذي وضعه مؤتمر قمة مجموعة الثمانية على التنمية الاقتصادية لأفريقيا. ونحن ينتابنا القلق لكون الحالة الاقتصادية في أفريقيا لا تزال حالة حرجة رغم الدور الحاسم الذي تقوم به هذه القارة والشعب الأفريقي في الاقتصاد العالمي منذ عدة قرون.

ونحن نقرّ بأنه يجب، عند تناول الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، أن يقدم دعم مباشر للبرامج التي وضعها الزعماء الأفارقة في إطار الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تجسد التصميم والالتزام الجماعيين للحكومات والشعوب الأفريقية بالتحكم في تنميتها المستقبلية والتصدي للمهمة الملحة لمحاربة الفقر والسير ببلدانها على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، زيادة تخصيص الموارد لتنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في مختلف القطاعات، وإلغاء ديون البلدان الأفريقية، واعتماد تدابير عملية للتطبيق الفوري ومضاعفة المساعدة الإنمائية المقدمة لأفريقيا، ضمن التدابير الأخرى. ويعد هذا الدعم حاسما لتشجيع التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية

وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ومن المناسب أيضا أن أنقل إليكم مواقف وآراء حركة عدم الانحياز بشأن بعض المسائل الأساسية المتعلقة بالبرنامج السياسي الدولي، التي نرى أن مجموعة الثمانية تعلق عليها أيضا أسمى درجات الأولوية والتي سيتم النظر فيها في مؤتمر القمة في هيلينغيندام أو في الاجتماعات اللاحقة أثناء الرئاسة الألمانية.

وينتاب حركة عدم الانحياز شديد القلق بشأن الحالة العسيرة والمعقدة القائمة فيما يتعلق بتزع السلاح الدولي والأمن الدولي، وقد حثت المجتمع الدولي على تجديد جهوده من أجل إنهاء الجمود الحالي وتحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي بجميع أشكاله.

لقد كررت الحركة الإشارة إلى الخطر الذي يتهدد البشرية نتيجة التواجد الدائم للأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وشددت في هذا السياق على ضرورة أن تفي الدول النووية بالالتزام القاطع الذي تعهدت به في عام ٢٠٠٠ للعمل من أجل إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة.

ولا تزال بلدان حركة عدم الانحياز تعرب عن قلقها الشديد بشأن وجود مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي لن تؤدي إلى توفير المسوغات بشأن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وحسب بل إلى التمسك بمفاهيم غير مسوّغة بشأن الأمن الدولي، قائمة على تشجيع واستحداث التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي. وكررت كذلك أن قيام بعض القوى النووية بتحسين الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية أثناء توقيع اتفاقية الحظر الشامل للتجارب.

وتكرر حركة عدم الانحياز التزامها بنجاح المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وتعرب عن الرغبة في العمل جنبا إلى جنب مع بلدان مجموعة الثمانية من أجل تحقيق هذا الهدف، في كل من مؤتمر الاستعراض نفسه وأثناء الأعمال التحضيرية التي بدأت في عام ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا النووية، تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على حق جميع الدول الأساسي وغير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها، بدون أي تمييز ووفقا للالتزامات القانونية لكل منها. وتُقر الحركة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة الوحيدة للتحقق من

الامتثال للالتزامات المُتعهد بها في إطار اتفاقات الضمانات الخاصة بكل من الدول الأعضاء وتشدد على أنه لا يجب ممارسة أي ضغوط غير ملائمة أو التدخل في أنشطة الهيئة مما قد ينال من فعاليتها ومصداقيتها.

وتعتقد حركة عدم الانحياز اعتقادا جازما بوجوب مواصلة الدبلوماسية السلمية والحوار، وأنه ينبغي استئناف المفاوضات بدون أي شروط مسبقة من أجل إيجاد حل طويل الأجل لقضية المسألة النووية الإيرانية.

وتكرر كذلك إدانتها الثابتة لجميع الأعمال العسكرية من طرف واحد، بما في ذلك تلك الأعمال المتخذة بدون إذن سليم من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فضلا عن التهديد بالأعمال العسكرية ضد سيادة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وسلامة أراضيها واستقلالها، وهي أعمال عدوانية وانتهاكات صارخة لمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله.

وتدين الحركة بقوة ووضوح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن جميع أعمال الإرهاب وطرائقه وأساليبه أينما ارتكبت، ومهما كانت الجهة التي ترتكبها، وارتكابها ضد أي جهة، بما في ذلك تلك الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التي لا يمكن تسويغها، مهما كانت الاعتبارات أو العوامل المطروحة لتسويغها.

وتعتقد الحركة اعتقادا جازما بأن التعاون المتعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة والامتثال الصارم للمبادئ المودعة في ميثاقها وفي القانون الدولي، هو أفضل سبيل لمكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نأمل أن يراعي زعماء مجموعة الثمانية، عند مناقشة هذه المسألة، تعقيدها، وأن يوافقوا على فائدة وضرورة عقد مؤتمر قمة دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بغية صياغة استجابة مشتركة متسقة من المجتمع الدولي ضد الإرهاب بجميع أشكاله وظواهره وتحديد أسبابه الجذرية الأساسية.

ولا يزال حل القضية الفلسطينية ذا أولوية عليا لدى حركة عدم الانحياز، التي تؤكد دعمها للشعب الفلسطيني ولقيادته وتطالب بإعادة إحياء عملية السلام من أجل التوصل إلى حل عادل وعام ودائم يتيح للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتدين حركة عدم الانحياز بقوة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاعتداء بدون هوادة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، مما أسفر، ضمن أمور أخرى، عن استمرار القتل والإصابات في صفوف الفلسطينيين المدنيين نتيجة استخدام القوة المفرط والعشوائي والهجمات الانتقائية والإعدامات خارج

نطاق القانون والتدمير الواسع النطاق للممتلكات والبنى التحتية والأراضي الزراعية واحتجاز آلاف الفلسطينيين وسجنهم.

وتطالب حركة عدم الانحياز أن تتوقف إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، عن البناء غير القانوني لجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، تدين الحركة التحدي الصارخ من جانب إسرائيل وعدم احترامها لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن ''الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة'' وانتهاكها المتواصل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة دإط-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ورحبت حركة عدم الانحياز بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي تمخض عن اتفاق مكة. وأن تشكيل الحكومة الجديدة لدليل على وحدة الشعب الفلسطيني في هذه الظروف العصيبة.

وترى الحركة أن هناك حاليا فرصة حقيقية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى حل سلمي وتناشد المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته لكي لا تضيع هذه الفرصة.

ونشجب كون الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من جراء الحصار المفروض على المساعدة الدولية منذ سنة مضت ولا يزال قائما. وفي الوقت الذي يتم فيه تركيز الانتباه على محاولات إعادة إحياء عملية السلام والتدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية الجديدة، لا يسعنا تجاهل الحالة الخطيرة على الأرض. وإذا استمرت هذه الحالة فسيتوقف حتما أي تقدم يمكن إحرازه.

ونناشد حكومة إسرائيل أن تقبل مبادرة السلام العربية وتستأنف عملية مفاوضات جادة ومباشرة على جميع الأصعدة.

وستواصل حركة عدم الانحياز تقديم الدعم والإسهام قدر الإمكان من أجل تحقيق سلام عادل وكامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. ونحن نتطلع إلى العمل مع زعماء مجموعة الثمانية، وبعضهم من أعضاء الرباعية، من أجل تنفيذ خارطة الطريق، بغية تحقيق هذا الهدف الذي طال تطلع المجتمع الدولي إلى تحقيقه.

وإذ نكرر الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز بشأن الحرب في العراق، نشجع احترام استقلال العراق والبلدان المجاورة له وسيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية والاستقرار. ونعرب عن شديد قلقنا بشأن الحالة الأمنية السائدة هناك، التي أصبحت عنصرا يبعث على زعزعة استقرار العراق والمنطقة بأسرها، وذلك بالإضافة إلى كونه مصدرا للمزيد من المعاناة بالنسبة للشعب العراقي. وسنبذل قصارى وسعنا على أساس المبادئ والمقاصد المودعة في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة الشعب العراقي لوضع حد للاحتلال الأجنبي واستعادة سيادة العراق واستقلاله وسيطرته على كامل حقوقه وأراضيه ومؤسساته الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ختاما، أود أن أكرر أفضل تمنيات حركة عدم الانحياز بالنجاح لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية وللرئاسة الألمانية، والإعراب عن رغبة الحركة في النظر في أفضل الخيارات من أجل تيسير وزيادة الحوار المثمر وتبادل الآراء بين المجموعتين، لتمكين البلدان النامية من الإعراب عن مصالحها وشواغلها لكي تؤخذ في الحسبان قبل اتخاذ قرارات قد تؤثر عليها تأثيرا مباشرا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب مجددا عن عميق احترامي وتقديري.

(توقيع) فيليب بيريز **روكي**